مدير عام أوقاف صنعاء يؤكد لـ (الثورة):

الحكومة ليست مهتمة بإيجاد مقابر وتسويرها.. وميزانية الأوقاف غير كافية

«، كشف مكتب أوقاف محافظة صنعاء أن الاعتداءات التي طالت مقابر المحافظة خلال الفترة2000 (ـ2009 م) بلغت) 800 (اعتداء، تنوعت مابين قيام البعض بالبناء واستصلاح بعضها للزراعة وغيرها من الاعتداءات.

وتأسف مدير عام مكتب أوقاف محافظة صنعاء صالح خميس من إهمال الحكومة لجانب المقابر وعدم الاهتمام بإيجادها وتسويرها وصيانتها كالمدارس والمرافقٍ الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية التي يقع توفيرها على عاتق الحكومة.. مناشداً الحكومة بإيجاد مقابر جديدة في المناطق التي وصلها الزحف العمراني والتي توشك مقابرها على الاكتمال.

وأكد في هذا اللقاء المقتضب على ضرورة أن تكون الموازنة العامة للدولة مدروسة وتحدد بحسب الاحتياج وليس بحسب التبويب النمطي الدائر، حتى يستطيعون إيجاد مقابر جديدة، كون الأوقاف ليس لديه ميزانية كافية.. التفاصيل في السطور التالية..

لقاء/ وائل شرحة

• كم عدد مقابر محافظة صنعاء؟ وكم أغلقت منها؟

- عدد مقابر محافظة صنعاء تتجاوز (6) آلاف مقبرة من إجمالي مقابر اليمن والبالغة (50) ألف مقبرة بحسب نتائج الحصر والتوثيق لوزارة الأوقاف لعام 2006م،وهناك مناطق لم يتم المسح فيها وهي مساحة بسيطة لا تتجاوز الـ (10٪) من مساحة المحافظة، وصنف تقرير الحصر ـ الآنف ذكره ـ هذه المقابر إلى ثلاثة أصناف (٤٤٧٤) قديمة، و(1590) حديثة، و(50) قديمة وحديثة. أغلقت المقابر القديمة كلها، والمقابر التي لازالت تستقبل موتى تبلغ (2090) مقبرة، إلا أننا سنواجه خلال الأعوام القادمة مشكلة انعدام المقابر في الأحياء التي تشهد زحفاً عمرانياً وتكاثراً سكانياً، بينما القرى والأرياف لازال المواطنون فيها خيّرين وأسعار الأراضي منخفضة بعكس المدن.

مقابر بدون وقفية

• هل جميع هذه المقابر لديها وقفية لإقامتها؟

- للأسف الشديد إن عدد المقابر التي تملك أوقافاً لإقامتها لا تتجاوز (37) مقبرة بينما (5936) مقبرة لا يوجد لها أوقاف، وهذا عائد للواقف، حيث أن الهدف الأساسي للواقفين هو أن تكون الأرض الموصى بها مقبرة يتم دفن الموتى فيها ويتم إخراجها من أملاك الواصي عند تقاسم الأبناء الميراث،بدون أن يحدد وقفية لإقامتها أو يحرر وثيقة أو مسودة مرفقة بتنازل من الواقف ويسلمها لمكتب الأوقاف، وهذا بسبب غياب الوعي القانوني لدى المواطنين.

المقابر المسورة

• كم عدد المقابر المسورة؟ وما دوركم تجاه غير المسورة؟

- من خلال الإحصائيات نجد أن عدد المقابر المسورة لا تتجاوز (300) مقبرة من إجمالي مقابر المحافظة، بينما البقية ليست مسورة وذلك لعدم امتلاكها وقف لإقامتها وتسويرها، مما يجعلها معرضة للاعتداء والنهب.

وبالنسبة لدورنا تجاه المقابر التي لم تسور بعد، فنحن نقوم بإبلاغ المجالس المحلية ومتابعتهم لإدراجها ضمن ميزانيتهم، إلا أن المجالس المحلية تعتذر عن تسويرها.

ميزانية غير كافية

• لماذا لا يقوم الأوقاف بتسويرها؟

- ليست للأوقاف ميزانية من الدولة لا للمساجد ولا للمقابر، وللأوقاف أموال محددة وموقوفة ومحاسن معينة ونحن ملزمين بنص الواقف، الذي يعتبر كنص الشارع الذي لا يلغيه قانون وضعي أو قرار جمهوري، فنحن هنا محبوسون بنص الواقف،وبالتالي ليس هناك أراض لإقامة مقابر أو تسويرها، فعندما تأتينا طلباتٌ لتسوير المقابر، نرفعها للمجالس المحلية كي تدرجها ضمن ميزانيتها للعام القادم، إلا أنها تشكوا بأن ميزانيتها مبوبة، ولا تستطيع تسويرها.

الأكثر اعتداء

• أي المقابر عرضة للاعتداء؟ وهل لديكم إحصائيات لذلك؟

- المقابر التي وصل إليها الزحف العمراني وأرتفع أسعار أراضيها، تعتبر الأكثر تعرضاً للاعتداء.. فنجد أن الناس بدأوا يعتدون على أراضي المرافق والمنشآت والمؤسسة العامة والمقابر وذلك بسبب ارتفاع القيمة الشرائية للأراضي.

ومن خلال الحصر الذي تم مابين 2000 ـ 2009م بلغ 800 اعتداء، تنوعت مابين قيام البعض بالبناء واستصلاح بعضها للزراعة وهذه محدودة على الأرياف، وهناك أكثر من 100 حالة اعتداء للطرق الراجلة وللمركبات من قبل المواطنين والدولة، بالإضافة إلى أن هناك من يقوم بأخذ تراب المقابر الذي تجرفه السيول أو يقوم هو بجرفه ونقله للأراضي الزراعية وغيرها من الاعتداءات.

فإيجاد المقابر وتسويرها من ضمن خدمات الدولة التي يجب عليها أن تعمل مقبرة في كل حي كالمدارس والمرافق الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية وتعتمد لها ميزانيةٍ محددة لإقامتها، والناس إذا قدموا وأوقفوا شيئاً فذلك من باب فعل

• صالح خميس

الخير، وإلا توفيرها على الدولة، أما الأوقاف فهي جهة إدارية وإشرافية ولا تسمح لها ميزانيتها بإيجاد وتسوير المقابر.

انعدام الوثائق

• ما هي الإجراءات التي يقوم بها الأوقاف عند حدوث أي اعتداء؟

- يقوم مندوب أو مسؤول الأوقاف في المنطقة التي تم الاعتداء فيها على المقابر، بإبلاغنا ويتم تحرير مذكرة أو دعوة جنائية للنيابة والقضاء، إلا أننا نواجه مشكلة في بعض النيابات والمحاكم التي تطلب منا أدلة أو مستندات تثبت وقف المقبرة، مقارنين قضية المقابر كبقية أراضي الوقف التي نقوم نحن بإبراز الوثائق عندما يتم الاعتداء عليها، بينما أراضي المقابر يوقفها الواقف لغرض الدفن، دون أن تراعي هذه الجهات طبيعة وقف المقابر، التي يكون أسمها في استخدامها، أو مثلها مثل المساجد.

وللأسف الشديد هناك (7) قضايا حفظتها بعض المحاكم والنيابات لعدم تقديم الأدلة، وامتلاك المكتب لوثائق المقبرة، وذلك بسبب إنعدام الوعي لدى الواقفين عند وقفها، والمتعلق بتقديم وثيقة الأرض والتنازل لمكتب الأوقاف.. وهناك قضايا صدرت فيها أحكام وتم مقاضاة المعتدين وأزيلت الاعتداءات، والبعض لازالت منظورة وهي تحت قيد المتابعة وتصل إلى (32) قضية اعتداء.

> **800 اعتداء خلال تسعة أعوام.. والدولة مشاركة فيها**

> **6 آلاف إجمالي مقابر صنعاء أغلقت منها 4474**

إهمال الحكومة

• هل ناقشتم هذا الموضوع مع الوزارة؟

- طرحنا هذا الموضوع وناقشناه في أكثر من اجتماع ورفعنا بذلك للوزارة التي بدورها أدرجت هذه القضية ضمن خطتها وقدمتها للحكومة، ورفعنا أيضاً لوزارة الأشغال والتخطيط والأراضي لكن للأسف الشديد أن الحكومة وهذه الجهات لم تضع لها أي حلول حتى الآن.

ميزانية غير مدروسة

• ما هي الإجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومة، لإيجاد مقابر جديدة وإقامة الحالية؟

- أولاً يجب أن تكون الموازنة العامة للدولة مدروسة وتحدد بحسب الاحتياج وليس بحسب التبويب النمطي الدائر.. ويجب أن تكون هناك موازنة احتياج فمثلاً هذا العام أنا بحاجة لتسوير مقبرة، العام الثاني لست بحاجة.

كلمة أخيرة

• ما الرسالة التي تود إيصالها نهاية هذا اللقاء؟

- أولاً أناشد الإخوة في الحكومة بأن يؤدوا واجبهم الديني والوطني ويتحملوا مسؤوليتهم تجاه الوطن بشكل عام، وكذلك جميع أفراد المجتمع بالحفاظ على المقابر وممتلكات الأوقاف،كون حماية أموال الأوقاف واجباً دينياً على كافة المسلمين وليس موظفي الأوقاف فقط.

وأرجو من المحاكم والنيابات أن يتفاعلوا مع هذه القضايا ويتفهموا طبيعة ووضع هذه القضايا، وكل قضية لها وثيقة ومستند، لكن قضية المقبرة ليس لها مستند، ما لم على وزارة الداخلية أن تسن قانوناً بأن على كل أسرة من توفى منها تعمل مسودة توريد تثبت بأن المتوفي مقبور في هذه المقبرة، وتسجل هذه المستندات لإثبات وقف المقبرة والموتى، كي نقوم بتسجيل المقبرة في السجل العقاري.

من ملفات الشرطة

حمام الدم

الحلقة الثانية

عرض وتحليل/ حسين كريش

ملخص ما نشر في الأسبوع الماضي

وصل بلاغ من أحد المستشفيات الخاصة إلى مركز شرطة السياغي بالعاصمة صنعاء، عن وجود شخص قتيل به عدة طعنات ومذبوح، فانتقلوا من المركز إلى المستشفى عقب هذا البلاغ، وقاموا بنقل الجثة إلى مستشفى الثورة العام لإيداعها الثلاجة، وكذا باستدعاء مختصي الأدلة الجنائية لإجراء المعاينة الفنية، كما قاموا بالتحفظ على الأشخاص الذين أسعفوا المجني عليه للمستشفى، وعددهم ثلاثة بشأن أحدهم شقيقه الأصغر على ذمة أخذ الإفادات.. بالإضافة إلى مباشرتهم لإجراء التحريات وجمع المعلومات حول الجريمة وملابساتها والجاني أو الجناة المجهولين فيها، من خلال سؤال أقرباء المجني عليه وأصدقائه والجيران، والتركيز على أرباب السوابق والمشتبهين، والتحري عن أي شخص شوهد بالقرب من منزل القتيل كون الجريمة وقعت بداخل حمام المنزل وعثر على المجني عليه وهو مطعون ومذبوح وغارق بدمائه فيه، وكان لوحدة في البيت عند مقتله بعد خروج أمه وأخيه الأصغر قبل ذلك، واللذين كانا أول من أخذت إفادتيهما من الأقرباء، وأكدا خلال ذلك أنهما مع المجني عليه يعيشون بالمنزل مستقلين، والأب متزوج بامرأة أخرى وله منها أبناء ويعيشون في منزل آخر في حارة تبعد مسافة في نطاق العاصمة.. وأنهم ليس لهم عداء أو خلاف مع أحد.

وأن للشاب المجني عليه "قريبهم" بعض الأصدقاء من شباب الحارة وخارجها، ولكن علاقته بكل منهم ليس فيها ما يريب و..... هاهي بقية الوقائع ومع أحداث الحلقة الثانية:

حين إعادة سؤال أم المجني عليه بعد أن هدأت نفسيتها نسبيا وأصبح الكلام معها ممكنا بسبب حزنها على ابنها المجني عليه وصدمتها بكارثة مقتله، وفي محضر آخر تكميلي ذكرت بما يفيد بأنها عندما تركت ولدها بالمنزل بعد أن أعطته مائة دولار لكي يذهب لمعالجة وجع بطنه الذي يشكو منه لدى أي طبيب، وقبل خروجها من المنزل كانت قد أغلقت باب غرفة النوم بالمفتاح ووضعت بين المفاتيح التابعة لها، وأنها تركت كل شيء داخل البيت مرتباً، وكذلك الملابس في الدولاب بغرفة النوم والأشياء بالغرف الأخرى في حالة ترتيب أو تنسيق تام، وليس هناك ما يثير.. كما أنها قبل أربعة أيام من الواقعة كان يوم أربعاء والوقت كان المغرب، تلقت اتصالا على تليفون البيت، وهي موجودة فيه، والاتصال كان من تليفون ثابت، والمتصل هو شخص شاب قال إنه صاحب ولدها الأصغر "سلمان" وأنه يتصل من استعلامات مستشفى "السبعين"، وأن ولدها المذكور تعرض لحادث صدام سيارة، وتم إسعافه للمستشفى المشار إليه، وأنه أدخل لغرفة العناية المركزة كون حالته خطيرة جداً، وعليها الحضور حالاً للمستشفى من أجل ذلك... فتوقفت صامتة قليلاً بعد سماعها ذلك كأنها تذكرت شيئاً في تلك اللحظة.. ثم ردت على المتصل قائلة: "ولكن مستشفى السبعين هو لأمراض النساء والأطفال وحالات الولادة وليس للحوادث والحالات العامة" وبعد ذلك سألته: كيف حصلت على رقم البيت؟! فرد عليها المتصل: "أعطاه لي ولدك المصاب والموجود في العناية المركزة" فشكت في الأمر وأجابت متسائلة: "كيف تقول أن ولدي أعطاه لك وهو في غرفة العناية"، وكيف استطاع أن يكلمك وحالته خطيرة..؟! فقام بعد هذا الكلام بإغلاق سماعة التليفون، وهي سارعت إلى الاتصال بزوجها والد أبنها وأخبرته بذلك، فرد عليها بقوله: "إن الولد موجود وبخير ولم يتعرض لأي حادث وليس في المستشفى، وإذا ورد أي اتصال آخر فلا تردي عليه.." فقامت بعد الاتصال بزوجها بالاتصال لاستعلامات المواصلات، واستفسرت عن الرقم المتصل بها، فأفادها موظف الاستعلامات أن الاتصال من محل اتصالات في حي الزمر بصنعاء القديمة أو من رقم من محل قريب بجوار محطة الأصبحي في نطاق الحي الكائن فيه منزلها، فخرجت من المنزل وذهبت إلى المحل بجوار المحطة وسألت العامل فيه من اتصل من عنده على رقم المنزل، فرد عليها: أنه لا يعرف على وجه التحديد لأن هناك العديد من يدخلون للاتصال ويخرجون ولم يركز على أحد.

وأضافت الأم في المحضر التكميلي معها حول الأشياء التي سرقت عليها من غرفة النوم أو من المنزل أثناء الواقعة: بأن المسروقات هي حزام ذهب من عيار 21 نوع خليجي، ثمنه أكثر من مليوني ريال، وأشياء أخرى ثمينة أدلت بها.

فبدأ رجال المتابعة بناء على إفادة الأم هذه يميلون بالترجيح إلى أن دافع ارتكاب الجريمة هو السرقة؛ إذا لم يستجد ما يدل على ما يكون أقوى فهو احتمال ضعيف وغير وارد... ومما زاد من دفع فريق البحث للسير في هذا الاتجاه وتعزيز ترجيحهم بأن سبب الجريمة يأتي في المقام الأول السرقة، أن العديد من الأشخاص وهم من الأصدقاء والجيران الذين تم سؤالهم، أفادوا حول المجني عليه بأنه شاب مؤدب ومخلق وتعامله مع الآخرين كان حسنا وبالسلوك القويم والهادئ، وليس هناك بشأنه ما يثير أي ارتياب، إضافة إلى عدم وجود عداوة له مع أحد، وأنه كان صديقاً ومحبا لكل من تعامل معه وكانت له صداقة وعلاقة به.

غير أنه فيما بعد وعن طريق التوسع في التحريات وجمع الإفادات والاستدلالات أتى في أقوال البعض من الشباب بما يكشف أن الشاب المجني عليه لم يكن يخلو في سلوكه من الطيش وكانت له علاقات مع بنات من هنا وهناك، وله مغامرات مع أكثر من فتاة، وأنه كان هو من يخبرهم بذلك على لسانه من باب التفاخر والفشر عندما كانوا يجلسون معه أو يجتمعون مع بعضهم للمقيل "التخزين" والسمر في أغلب الأيام.. كما تضمنت إفادات بعض هؤلاء الشباب أن المجني عليه، نظراً لأن لديه سيارة تاكسي كان يستغل تجواله في الشوارع بهذه السيارة وشغله عليها، ويلتقط الفتيات أثناء ذلك لعمل علاقات معهن، وأنه قد أحضر ذات مرة إحدى الفتيات برفقته على سيارته إلى الحارة، واختلى بها في منزله، وحدث بسبب ذلك صياح بينه ووالدته.

وذكر أحدهم مؤكداً أنه كان بصحبة الشاب المجني عليه في أحد الأيام، وحدثه عن نفسه بأنه ذهب ذات مساء إلى عند فتاة له معرفة وعلاقة بها وكانت في المنزل هي وأمها فقط، فافتضح أمره معها، وتم طرده من المنزل شر طردة.

فكان على إثر هذه المعلومات الأخيرة أن راح الشك يتسرب ويتغلغل لدى رجال البحث ويتجهون بالتفكير إلى وضع افتراض آخر كدافع للجريمة إضافة للدافع السابق المتمثل في السرقة وهو دافع الانتقام من قبل أقرباء أي من أولئك الفتيات اللاتي قيل إنه كان للشاب «المجني عليه» علاقة معهن وهو احتمال قوي لا يستبعد ولا يقل في ترجيحه عن سبب السرقة لا سيما وأن بشاعة الجريمة والطريقة التي استخدمت في ارتكابها وبثلاث سكاكين داخل حمام منزل المجني عليه ذاته، كل ذلك يدل على صحة هذا الدافع «دافع الانتقام والثأر» وعدم إمكانية إغفاله.

وهذا ما توقف عنده ضباط الفريق وقيدهم بالحيرة حوله لبعض الوقت ولكن طرأ بعد ذلك محور جديد جعلهم يتراجعون عن الأخذ بالدافع الأخير الذي هو الانتقام والعودة إلى نقطة البداية والاعتقاد بدافع السرقة كسبب رئيسي لوقوع الجريمة وارتكابها من قبل الجناة المجهولين وذلك أنهم -أي ضباط البحث- وفي ثنايا توسعهم في جمع وغربلة الإفادات والاستدلالات قاموا أثناء ذلك بإعادة سؤال أخ المجني عليه الأصغر الذي اسمه «سلمان» وفتح محضر تكميلي معه على سبيل إنعاش ذاكرته وتحفيزها لإخراج ما يكون قد نسي بداخلها من معلومات لم يتذكرها أو يذكرها من قبل في المحضر الأول الذي أجري معه.

وكان مما استجد في هذا المحضر التكميلي وأفاد به الفتى خلاله بأنه قبل حوالي شهر من يوم الجريمة ذهب ودخل إلى محل أتاري لكي يلعب ويتسلى فيه مع بعض الفتيان والشباب من أصحابه ومنهم شاب اسمه ساخم وآخر اسمه علاء وثالث يدعى وفيق ومكث في المحل أكثر من ساعة وقبل خروجه من المحل ومغادرته له بعشر دقائق حين عودته للبيت فوجئ باقتراب المدعو سخيم منه قائلا له خذ حقك المفاتيح لقد نسيتها ثم أعطاه المفاتيح ودسها في جيبه وكانت هذه المفاتيح حق البيت وغرفة النوم والخزنة التابعة لأمه والتي فيها الأشياء الثمينة والحلي «الذهب» الخاصة بها وكانت بحوزته حين مجيئه للمحل وهو يتذكر أنه لم ينس المفاتيح عند وجوده في المحل ولم تسقط عليه ولكنه متأكد أن صاحبه المدعو سخيم سرقها منه ولا يدري متى وكيف؟ ولماذا؟.

وأضاف شقيق المجني عليه بأنه سبق وتحدث مع أصحابه أولئك وكلمهم من باب الفشر بأن لديهم في المنزل سلاح آلي عطفة وكذا خزنة فيها ذهب وأشياء ثمينة خاصة بأمه وهذه الخزنة بغرفة النوم ولا يستطيع حملها إلا خمسة أشخاص على الأقل.

وذكر أيضا بأن المدعو سخيم قال له أكثر من مرة بأنهم يريدون أن يأتوا عنده بالمنزل لكي يجلسوا للمقيل ويأخذوا حريتهم لوحدهم ولكن على أمه أن تخرج من المنزل وتذهب عند جدته أو تكون خارج البيت حين مجيئهم، كما أنه قبل أسبوعين صادف أن كان عندهم في البيت بعض الضيوف وصاحبه المدعو وفيق كان موجودا عنده وسأله أثناءها أكثر من مرة: متى سيمشي هؤلاء الضيوف ويذهبون لحال سبيلهم؟!

ثم توفرت لدى فريق البحث بعد ذلك معلومات أخرى وإفادات لأشخاص كانت في غاية الأهمية وفتحت الآفاق للإمساك بأول الخيط والسير على الطريق الصحيح نحو التوصل لمعرفة المجهول وكشف الغموض المسيطرة وكذا وضع قبضتهم على الجناة مرتكبي الجريمة وإزالة الستار عن ملابسات الجريمة وأسبابها وكيفية التخطيط لها وارتكابها؟؟ و.... و... إلخ وهذا وغيره ما سنعرفه ونقرأه عزيزنا القارئ الكريم في الحلقة الثالثة والأخيرة بعدد الأحد القادم بمشيئة الله تعالى... وإلى اللقاء.

فساد بوثائق دامغة في التعليم الفني!!

• ما إنْ تنتهي قضية يتم الرفع بها للنائب العام وهيئة مكافحة الفساد وأمانة العاصم ونيابة الأموال العامة، حتى تبدأ قضية أخرى.

وآخر الحلقات مسلسل الفساد في التعليم الفني والتدريب المهني كانت الرسالة الموجَّهة من وزير المالية في حكومة الوفاق (صخر الوجيه) إلى وزير التعليم الفني والتدريب المهني بتاريخ 13/1½013م، منتصف الشهر الماضي..

وقد تضمّنتْ تلك الرسالة الإشارة إلى النتائج التي توصَّلتْ إليها اللجنة المكلفة من وزارة المالية بشأن مراجعة وفحص التغذية الخاصة بالطلاب الدارسين في مراكز التدريب المهني بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني، حيث أظهرتْ النتائج العديد من الملاحظات، والتي من أهمها التالي:

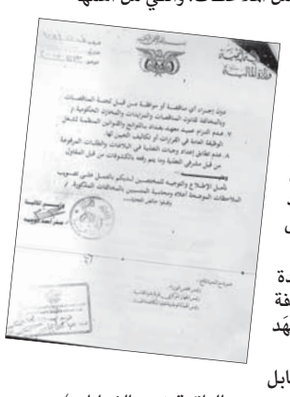

1- عدم الالتزام بالقانون المالي رقم(8) لسنة1990م ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وقانون المناقصات والمشتريات رقم(23)لسنة2007م ولائحته التنفيذية وقانون السُّلطة المحلية المتعلقة بهذا الشأن.

2- لم يقمْ مكتب التعليم الفني بأمانة العاصمة بإنزال مناقصة للتغذية والالتزام بالقانون على الرغم من أنَّ العقد مع المقاول قد مَرَّ عليه أكثر من سبع سنوات، وقد طرأتْ عليه تعديلات وتغييرات بالزيادة ودون الرجوع إلى لجنة المناقصات.

3- قيام مكتب التعليم الفني بأمانة العاصمة والوحدة المحاسبية بمديرية الوحدة بإجراء مناقلات مخالفة للقانون وعدم متابعة إنجاز الأعمال التي تم صرف العُهَد مِن أجلِها.

4- عدم محاسبة المتسببين بصرف مبالغ نقدية مقابل وجبات غذائية غير مستحقّة (الزائد عن المستفيدين والواقعة ضمن الإجازات).

5- عدم التزام مكتب التعليم الفني بأمانة العاصمة وعُمداء المعاهِد ومُشرفي التغذية بصرف التغذية للمستحقين لها فقط وفق اللائحة المُنظِمة لذلك.

6-قيام مكتب التعليم الفني بالأمانة بالتوقيع على عقد إضافي مع مقاول التغذية وزيادة قيمة الوجبات من(284) ريال إلى(426) ريال دون إجراء أي مناقصة أو مَوافقة لجنة المناقصات وبالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية.

7- عدم التزام عميد معهد بغداد باللوائح والقوانين المُنظِمَة لشغل الوظيفة العامة في القرارات أو تكاليف التعيين لها.

8- عدم تطابُق إعداد وجبات التغذية في البلاغات والطلبات المرفوعة من قِبَل مُشرفي التغذية وما يتم رفعه في الكشوفات من قِبَل المقاول.

إلى هنا انتهى مضمون الرسالة الموجَهة من وزير المالية إلى وزير التعليم الفني والتدريب المهني، لكن لا تزال حلقات الفساد تتواتر في كثير من المعاهد الفنية حيث تؤكد الوثائق أن الفساد وصل إلى إيقاف المشاريع وتحويل أموالها إلى عملية اكتساب واسترزاق من هذه الوثائق.

استمارة مناقلة مشاريع في مكتب التعليم الفني بالأمانة بـ70مليوناً و400ألف ونيف.. وتتضمن المناقلة من مشاريع حيوية لبناء ورشة تدريب ومخزن في المعهد الصناعي حدة، وإنشاء خزّان علوي وأرضي+شبكة مياه للمعهد الصناعي بغداد، وإنشاء خزان علوي وأرضي +شبكة مياه للمعهد الصناعي للأيتام، وتسوير أرضية المعهد التقني بني الحارث، وتوريد وتركيب وتشغيل مولدات الكهرباء للمعاهد التقنية الصناعية، وبناء مرافق خدمية في المعهد الصناعي لرعاية الأيتام شارع تعز، وإنشاء صالة عامة للتدريب في معهد التأهيل والتدريب للمرأة بنُقُم، وأعمال ترميم وصيانة لسكن الطلاب بالمعهد التقني بحدَّة، وتنفيذ سور للأرضية المضافة لمسَاحات المعهد البيطري الزراعي بني الحارث..هذه المشاريع تم المناقلة بها إلى مشروع تحت مُسمَّى (مستحقات التعليم المسائي للفصل الدراسي الأوَّل)!!

تسعة مشاريع حيوية وهامة وضرورية يتم مناقلتها إلى مشروع وهمِي لا أساس له في الوجود، حيث لا يوجد على الإطلاق تعليم مسائي في أي معهد مهني وفني، فضلاً عن وجود مستحقات ضرورية لهذا التعليم المسائي الوهمي تستدعي إلغاء كل تلك المشاريع من أجل تلبية احتياجاته..

كل هذا تم من قبل مكتب التعليم الفني بموافقة مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالأمانة أي إنهما شريكان في هذه القضية الخطيرة وقد تضمنت هذه الإستمارة الصادرة من مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالأمانة والمعنونة بـ((استمارة موافقة رقم(20) على إصدار قرار مناقلة في الباب الرابع في موازنة عام 2013م))..

وجاءَ في هذه الاستمارة الموجهة من مدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي لوكيل أمانة العاصمة للشئون القانونية أنَّهُ وبناءً على قرار الهيئة الإدارية في الاجتماع رقم(14) وتاريخ2013/5/27م المتضمن استكمال إجراء المناقلة بمبلغ وقدرُهُ (70,438,255) سبعون مليون وأربعمائة وثمانية وثلاثون ألف ومائتان وخمسة وخمسون ريال لاغير..وكذا توجيهات الأخ/ الأمين العام لاستكمال إجراءات المناقلة بموجب قرار الهيئة الإدارية بمذكرة المكتب رقم(61) وتاريخ 27-4-2013م وعليه نوافق على إصدار قرار المناقلة لمواجهة المشروع أعلاهُ على أنْ يتحمَّل مكتب التعليم الفني والتدريب المهني مسئولية أي تعثُّر للمشروع المناقَل منها!!

إنّها قضية تستحق من هيئة مكافحة الفساد ومكتب النائب العام ونيابة الأموال العامة سُرعة اتخاذ اللازم لإيقاف كل مسئولي كل تلك الجهات المتورِّطة عن العمل وإحالتهم للتحقيق، ليكونوا عبرة لبقية الفاسدين؟